الشارح بعضه في فتاويه ففي باب الوضوء منها انه سئل عن متوضئ تحت ميزاب وتلقى منه الماء بكفيه مجتمعتين بعد غسلهما وجهه من غير نية اغتراف فهل يحكم على ما بكفيه بالاستعمال اولا فاجاب نعم يحكم عليه بالاستعمال لرفع حدث اليدين وكل منهما عضو مستقل هنا وحينئذ فلا يجوز له ان يغمس احد يديه في ماء قليل ونوى باقل تمام الانغماس اما به فكانه غسل كلا بماء كفها وماء الكف الاخرى ونظيره لو انغمس جنبان في ماء قليل ونويا باقل تمام الانغماس اما اذا نوى الاغتراف فانه لا يرتفع حدث الكفين فلو ان يغسل يده ساعديه او احدهما وكان ميزاب فيما ذكر ما لو صب عليه من ابريق ونحوه فان قلت هل يتصور الاحتياج الى نية الاغتراف في الوضوء من نحو ابريق قلت ان كان ياخذ الماء بيديه جميعا احتاج اليها كما تقرر وان كان ياخذه بيد واحدة لم يحتج اليها الا لتحصيل سنة تثليث الوجه بناء على ما قاله الزركشي من وجوب نية الاغتراف بعد الغسلة الاولى والا ارتفع حدث اليد لانه اذا لم ينوها بعد غسلته الاولى ارتفع حدث اليد فتفوت سنة التثليث في الوجه لتعذر حصوله بعد ارتفاع حدث الكف وكذا يقال بذلك لو كان يغترف من بحر وعليه فيكفي تعذر ذلك ويقال لنا متوضئ من بحر يحتاج لنية الاغتراف انتهى لكن ما قاله الزركشي ليس بمعتمد عند الشارح كما علم مما تقدم وكذا عند الجمال الرملي اذ هو كالشارح ولا يخالفه هذا ما في فتاوى الجمال الرملي حيث سئل بانه لو اراد شخص ان يتوضا من حنفية او ابريق او نحوهما واراد ان ياخذ الماء بكفيه معا فهل تجب عليه نية الاغتراف واذا قلتم بوجوبها فلم لا ينوها فهل له ان يغسل بما في كفه ساعده اولا واذا قلتم للاقا العلة في ذلك فاجاب قصد التناول صارف له عن الاستعمال فهو بمنزلة نية الاغتراف انتهى وذلك لانه في هذه الصورة نوى الاغتراف لما سبق من انه ليس المراد منها نية خصوصية الاغتراف بل قوله قصد التناول الخ كالصريح في موافقته للشارح وهذا قد تكرر الجواب به من مرر وايات في فتاويه ما قد يعكر عليه حيث سئل عن شخص اراد الوضوء من حنفية او ابريق هل تجب عليه نية الاغتراف فاجاب لا تجب الا ان ادخل يده في ماء قليل بعد غسل وجهه انتهى فيحمل هذا على ما اذا كان يغترف بيد واحدة فحرره او على جعل نفس التناول صارفا عن الاستعمال فقد رايت في موضع من فتاويه ان تناوله الماء من الابريق صارف له عن الاستعمال انتهى لكن فيه نظر ان لم يحمل على ما اذا قصده قوله ثم بعد انغماسه الخ ليس بقيد اذ لو نوى قبل تمام الانغماس كان له اتمامه وترتفع جنابة جميع بدنه وعبارة الشهاب البرلسي لو غمس جنب بعضه في ماء قليل ونوى ارتفع حدث المنغمس ولا يصير مستعملا بالنسبة للباقي كما علم الى آخر ما اطال به وفي نهاية المحال الرملي او انغمر جنب في ملة قليل ونوى قبل تمام الانغماس طهر الجزء الملاقي للماء وله اتمام غسله بالانغماس دون الاغتراف انتهى وذكر في الامداد ما يفيده ايضا قوله ان يرفع به زاد في التحفة بالانغماس لا بالاغتراف ولو بيده وان نوى اغتراف كما شمله كلامهم انتهى وسبق عن النهاية ما يفيده ايضا وعبارة الشارح في حاشية تحفته ولو وصل لمن بالمة بعد انغماسه وارتفاع حدثه الاصغر والاكبر اصغر او اكبر جاز له ان يرفع به انغماسه حتى يعم الماء بدنه من غير فصله في اثناء وكذا في يده وان نوى الاغتراف كما في الاصل على الاوجه لانه بانفصاله في اليد صار اجنبيا فلا يرفع بخلاف ما لو انغمس بعد ذلك الطاري بنية رفع حدثه فانه يرتفع نظر الصورة الاستعمال الباقية وفي هذا المحل من التشاجر بين المتاخرين الى ان قال وقد

اليد فهي مفترقة لان ذلك وليس هناك غفلة عن الاغتراف وقصد بوجه ثم قال ويؤيد ذلك قول بعضهم لو ادخلهما بعد غسل الوجه لغرض آخر كغرض الشرب لم يصر الماء مستعملا لان ذلك متضمن لنية الاغتراف ونقل في الحاشية للمذكور عن خادم الزركشي ان حقيقتها ان يضع يده في الاناء بقصد نقل الماء منه والغسل به خارج الاناء لا بقصد غسلها داخله قوله وادخال الجنب الخ في حاشيته على تحفته اغترف لنحو مضمضة فغسل يده خارج الاناء لم يبق عليها حدث حتى يحتاج لنية اغتراف تصرف ان الاستعمال فعلم ان حكم جنب وضع يده في ماء بعد النية حكم وضع محدث بعد غسل الوجه وطريق ان ياخذ الماء اولا وينوي رفع الحدث بعد الاخذ او معه فيرتفع والا يحتاج لنية اغتراف لارتفاعه بذلك انتهى كلام الشارح وحاشيته على تحفته ومنها نقلت وذكر العلامة ابن قاسم العبادي في على مختصر ابي شجاع هنا قرءا عامهة وقال انه لم ير فيها شيئا قال ولكن ما سابد به فيها ظاهر الله تعالى فلنذكرها ملخصة وهي لو ادخل كفيه مجموعتين في ماء واخرجهما مملوئتين ففيه اقوال الاول ان يد خلهما مع نية الاغتراف في ماء كثير فالمنفصل فيهما طهور ثم ان نوى بعد انفصالهما حدثهما طهر الملاقي منهما للماء الذي فيهما فقط كما لو نزل جنبان في ماء قليل ونويا قبل تمام الانغماس وان نوى رفع حدث بقية واحدة منهما طهرت تلك البقية ثم ان اجراه الى الجزء الملاقي للكف كوفي رفع حدثه طهر ايضا لانه لم ينفصل بعد الثاني ان يد خلهما بغير نية اغتراف في ماء كثير فيرتفع ولم ان يطهر بما اخرجه فيهما من الماء بقية احد الهما وكل منهما بشرطه كان ينفصل احدى الكفين عن الاخرى ثم يغسل بما في كل بقيتها الثالث ان يد خلهما مع نيته الاغتراف في ماء قليل فلا يرتفع حدث منهما لوجود الصارف والماء طهور ثم ان قصد بما فيهما رفع حدثهما طهر ما لاقاه الماء منهما فقط ورفع حدث احد الهما طهرت فقط ثم له تطهير بقيته بما به او بقية احد الهما دون غيره طهرت ثم اجراؤه لتطهير كوفي تلك البقية وان فصل احدى الكفين عن الاخرى قبل القصد صح ان يطهر بما في كفي جميع تلك اليد الرابع ان يد خلهما بغير نية اغتراف في ماء قليل فيرتفع حدث ذلك الجزء الملاقي للماء منهما دون غيره كما في مسئلة الجنبين الناويين بعد مماسة الماء لبعض بدنهما وهذه الاقوال الاربعة مصورة بما اذا ادخل الكفين دفعة فلو ادخلهما على الترتيب فكذلك الا في ادخالهما في الماء القليل بغير نية اغتراف فانه يرتفع حدث السابقة فقط وله بعد رفعها تطهير بقيتها بما فيها او من احدهما او ما في كفيه لينزل فيهما ماء من علو فينبغي ان يقال ان لاقاهما او جزء فيهما رفع حدثهما او احدهما رفع حدثه او لا فلا رفع الحدث من نحو نية الاغتراف رفع حدث ما لاقاه منهما او من جزء هما فقط فان وجد صار في بيتا ثر بمجرد الملاقاة ثم ان قصد رفع حدث ما هو متصل به منهما او من احدهما ارتفع حدثه او حدث احدهما دون الاخر ارتفع حدثه فقط وصح ان يرفع بما فيه حدث بقية يده وان لاقى احد قبل الاخر بغير نية اغتراف او بهما نوى رفع حدثه قبل ملاقاة الاخر رفع حدثه وصار مستعملا بالنسبة للاخرى دون بقيته ولو شك هل لاقاهما معا او على الترتيب طهرهما جميعا وان لاقا احدا ولا بغير نية اغتراف او بهما مع نية رفع حدثه قبل ملاقاة الاخر ثم انفصل الى الاخر صار مستعملا بالنسبة للاخر وبقية الاول ولو لاقى جزءين منهما من غير اختلاط وحكمنا بطهرهما ثم اختلطا وصارا واحدا ينجه ان يقال ان استعمر ماء احدهما عليهما لم يجاوزها وانتقر اليه ماء الاخرى قدر ما الى ملتقى الكفين واختلطا عليه فيختلفون الحكم باستعمالهما لان كلا منهما متصلا بالاخرى وهذا كاف في الانتقال عن عضو فليتامل انتهى ما ذكره ابن قاسم ملخصا وقد ذكر شيخنا اعني الشارح